ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:

Dr. Amer Dhahir Juda
Ministry of Education / Wasit Education Directorate

Keywords:
good, ugliness, Ibn al-Khabaz, Tojeeh Allamae

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	20 Apr 2023
Accepted	8 May 2023
Available online	1 Jul 2023

The phenomenon of good and ugliness in Tojeeh Allamae to Ibn al-Khabaz (D639 AH)

A B S T R U C T

Good and ugliness are among the terms of the linguistic evaluation that the ancients used to judge the various linguistic uses. There is no doubt that the ancients did not use the terms haphazardly ،but rather relied on the words of the Arabs.

Ibn al-Khabaz is a linguist who adopted the two terms in his book " Tojeeh Allamae ". To evaluate the linguistic uses ،but he was not successful in all the linguistic rulings which he described as good or ugly. Because we find that some of the rulings that were called good or ugliness were incorrect ،as it was proven that what contradicts them in poetry and prose.

© 2023 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/

ظاهرة الحسن والقبح في توجيه اللّمع لابن الخبّاز (ت 639 هـ)

م . د . عامر ظاهر جودة العبدانيّ/وزارة التربيّة / مديرية تربية واسط

الخلاصة:

الحسن والقبح من مصطلحات التقويم اللغويّ التي استخدمها القدماء للحكم على الاستعمالات اللّغويّة المختلفة ، ولا شكّ في أنّ القدماء لم يطلقوا المصطلحين جزافا وإنّما اعتمدوا في ذلك على كلام العرب .

وابن الخباز قد تبنى المصطلحين في كتابه توجيه اللمع ؛ لتقويم الاستعمالات اللّغويّة غير أنّه لم يكن موفقا في جميع الأحكام اللغوية التي وصفها بالحسن أو القبح ؛ لأنّنا نجد بعض الأحكام التي اطلق عليها بالحسن أو القبح كانت غير صحيحة لثبوت ما يخالفها في الشعر والنثر .

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين أبي القاسم محمّد ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وصحبه المنتجبين.

أمّا بعد فإنّ الحسن والقبح من مصطلحات التقويم اللغويّ التي اعتمدها القدماء للحكم على الاستعمالات اللّغويّة المختلفة ، والمصطلحان متضادان ، ولا شكّ في أنّ القدماء لم يطلقوا المصطلحين جزافا وإنّما اعتمدوا في ذلك على كلام العرب .

وابن الخباز قد تبنى المصطلحين في كتابه توجيه اللمع ؛ لتقويم الاستعمالات اللّغويّة ، وقد اقتضت طبيعة البحث أنّ يقسّم على قسمين يسبقهما تمهيد لبيان المصطلحين وسيرة ابن الخباز وكتابه ، وقد درست في القسم الأوّل القضايا اللّغويّة التي حكم عليها بالحسن في توجيه اللمع ، ودرست في القسم الثانيّ القضايا اللّغويّة التي حكم عليها بالقبح .

التمهيد

أوّلا / مصطلح الحسن والقبح

الحُسْنُ والقبح ضدان قال ابن منظور (ت 711 هـ) : الحسن ضدُّ القُبْح وَنَقِيضُهُ. فالحُسْن نَعْت لِمَا حَسُن ، والقبح هو مَا نفر مِنْهُ الذَّوْق السوي (ينظر : ابن منظور ،1414 ، 13 / 114) ، والحسن والقبح من المصطلحات التي أطلقها ابن الخباز في كتابه توجيه اللمع على الأحكام اللغوية شأنه شأن سيبويه (ت 180 هـ) ، إذ استخدم الأخير المصطلحين بكثرة في كتابه (ينظر : سيبويه ، 2006 ، 1 / 53 ، 71 ، 76 ، 276) ، فالحسن والقبح من مصطلحات التقويم اللغوي التي استخدمها القدماء في الحكم على الاستعمالات اللغوية المختلفة .

والحسن في الاصطلاح : " حكم نحوي ناتج عن صور الإلحاق في القياس يحكم به اللغوي في ظاهرة لغوية جاز فيها أكثر من وجه ، فيقدّم أحد هذه الأوجه على ما سواه ؛ لعلة خاصة به مستندا إلى السماع أو القياس " (عبد العاطي ، 2012 ، 119) .

أمّا القبح في الاصطلاح : " حكم نحوي يطلق على استعمالات افتراضية ، وأخرى حقيقية وردت عن العرب شذت عن التراكيب ومعايير النظم اللغوية المطردة ، فسلك فيها النحاة مسلك التأويل لإجازتها على قبحها (عبد العاطي ، 2012 ، 119).

وقد وصف ابن الخباز القضايا اللغوية بالحسن والقبح في مواطن كثيرة وبصيغ مختلفة من مثل : (حسن ، وأحسن ، وهذا حسن ، وقبح ، وقبيح ، وأقبح ، فهو قبيح جدا) وسوف أقف على تلك القضايا التي وصفها بالحسن والقبح بالشرح والتحليل .

ثانيا / ابن الخبّاز وكتابه

أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي بن منصور بن عليّ يكنى بأبي العباس ، وعُرِفَ بابن الخبّاز ؛ لأنّ والده كان بائعاً للخبز (ينظر : السيوطي ، 2005 ، 304 ، البغدادي ، 1951 ، 95/1) .

وابن الخبّاز أحد أعلام اللّغة والنّحو في الموصل في القرن السابع الهجريّ ، قال فيه صلاح الدين الصفديّ (ت 764هـ) : "صاحب التصانيف ، كان أستاذاً بارعاً في النحو واللّغة والعروض والفرائض " (الصفدي ، 2000 ، 6/ 323)، فقد وصف بالأستاذية وهي لقب علمي مرموق، كما وصف بالبراعة، وهي صفة تشير إلى مدى رسوخ قدمه وطول باعه في علوم اللغة .

وقد عاصر ابن الخباز كثيرا من العلماء نحو : ابن يعيش (ت 643 هـ) ، وابن الحاجب (ت 646 هـ ، وابن مالك (672 هـ) ، وغيرهم بيد أنه لم ينل شهرتهم ولن يبلغ شأنهم (ابن الخباز ، د . ت ، 1 ، 16) .

ولابن الخبّاز مؤلفات كثيرة وصل إلينا منها ثلاث كتب فقط هي :

1 . توجيه اللمع .

2 . الغرّة المخفيّة في شرح الدّرة الألفية .

3 . النّهاية في شرح الكفاية .

توفي ابن الخبّاز في سنة تسع وثلاثين وستمائة (ينظر : السيوطي ، 2005 ، 304 ، والبغدادي ، 1951 ، 95/1) .

توجيه اللمع

هو كتاب لغوي شرح فيه ابن الخباز كتاب اللمع في العربية لابن جني (ت 392 هـ) بأسلوب سهل واضح العبارة ، علّل فيه المسائل اللغوية ، وقد رتّب ابن الخباز كتابه (توجيه اللمع) على وفق ترتيب أبواب (اللمع) ، متتبعا أبواب اللمع شرحًا وتعليلًا وعرضًا لآراء النحاة في القضايا الخلافية، وقد ختم كتابه بالأبواب الصرفية التي أنهى بها ابن جني كتابه (ينظر: ابن الخباز ، 2007 ، 33).

كما بيّن في مقدمة الكتاب الأسباب التي دفعته إلى تأليف هذا الكتاب ، فقال :" أما بعد: فإن جماعة من حفظه كتاب اللمع في النحو لأبي الفتح عثمان بن جني رحمه الله أطمعهم فيه صغر حجمه، وآيسهم منه عدم

فهمه، وذلك لأن الكتب المصنوعة لتفسير منها الكبير الممل، ومنها الصغير المخل، والمتوسط بينهما إما يفقد وإما يقل، فضمنت لهم إملاء مختصرًا أقتصر به على توجيه مسائله، وتبليغ وسائله، وكلما مررت ببيت ذكرت إعرابه، أو بلفظ لغوي جليته تجلية تزيل استغرابه. " (ينظر: ابن الخباز ، 2007 ، 1 / 61).

أمّا عن سبب تسمية الكتاب (توجيه اللمع) فقد صرّح بذلك في مقدمته فقال : "وقد سميته توجيه اللمع وعللت فيه المسائل جميع، نفعنا الله وإياهم بالعلم والعمل، ووفقنا لما يرضيه ويزلفنا عنده إنه الجواد الكريم. " (ينظر: ابن الخباز ، 2007 ، 1 / 61) .

الحسن والقبح في توجيه اللّمع

أوّلا / الحسن في توجيه اللّمع

1 . ترك علامة التأنيث وإثباتها عند الفصل بين الفعل والفاعل بغير إلّا

من المعلوم أن الفعل الماضي إذا أسند إلى مؤنث من دون فاصل لزمته تاء ساكنة تسمّى تاء التأنيث تدل على كون الفاعل مؤنثا ، ولا فرق بين المؤنث الحقيقي أو المجازي نحو قولهم : قامت هندُ ، وطلعت الشمسُ (الزمخشري ، 2006 ، 453 ، وابن عقيل، د . ت ، 2 / 88) .

فإن فصل بينه وبين الفاعل بغير إلا جاز إثبات التاء وحذفها ، فتقول : أتى القاضي بنت الواقف وأتت (ابن عقيل ، د . ت ، 2 / 89) ، وقد عدّ ابن الخباز ترك التاء في الفعل حسنا وإلحاق التاء أحسن، فقال : " فإن كان المؤنث غير حقيقي : لم يخل من أن يفصل بينه وبين الفعل أولًا ... فإن فصل بينهما حسن ترك العلامة كقولك : حسن اليوم دارك، لأنّ تاء التأنيث ألحقت بالفعل لما بينه وبين الفاعل من الجزئية، والفصل يضعف هذه الجزئية وإلحاق العلامة أحسن، لأن الفصل لا يزيل التأنيث " (ابن الخباز ، 2007 ، 125)

وعند الرجوع إلى مصنفات القدماء نجد أنّ سيبويه يرى أن حذف التاء أجمل معللا الحذف بطول الكلام فقال : " وكلما طال الكلام فهو أحسنُ، نحو قولك: حضر القاضي امرأةٌ؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيءٌ يصير بدلا من شيء، كالمعاقبة نحو قولك: زنادقة وزناديق، فتحذف الياء لمكان الهاء، ... وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء " (سيبويه ، 1988 ، 2 / 38) ، وقد وصف ابن جني الحذف بالحسن وإثباتها بالأحسن ، فقال : "فإن كَانَ الْفَاعِل مؤنثا جئت فِي الْفِعْل بعلامة التَّأْنِيث تَقول قَامَت هِنْد وَقَعَدت جُمْلٌ فالتاء عَلامَة التَّأْنِيث فَإِن كَانَ التَّأْنِيث غير حَقِيقِيّ كنت فِي إِلْحَاق التَّاء وَتركهَا مُخَيّرا تَقول حسنتْ دَارك واضطرمت نارك وَإِن شِئْت حَسُنَ واضطرمَ إِلَّا أَن إلحاقها أحسن من حذفهَا فَإِن فصلت بَين الْفِعْل وَالْفَاعِل ازْدَادَ ترك الْعَلامَة حسنا تَقول حَسُنَ اليومَ دارُك " (ابن جني ، د . ت ، 32) .

أمّأ ابن يعيش فقد وصف ترك التاء بالحسن من دون أن يعلق على إثباتها ، فقال : " فإن فصل بينهما فاصلٌ من مفعول أو ظرف أو جارّ ومجرور، جارّ سقوطُ علم التأنيث، نحو قولهم: "حَضَرَ القاضِيَ اليومَ امرأةٌ"، لمّا فصل بالظرف والمفعول؛ حسن تركُ العلامة؛ لأن الفاصل سَدَّ مَسَدَّ علم التأنيث مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التأنيث " (ابن يعيش ، 2001 ، 3 / 358)

وابن مالك يرى أنّ ترك التاء مباح إذا فصل بين الفعل وفاعله بغير (إلا) من دون أن يفاضل بين إثبات التاء من عدمه ، فقال (ينظر : ابن مالك ، 2006 ، 25):

قد يبيح الفصل ترك التاء في نحو أتى القاضي بنت الواقف

أمّا المرادي قد وصف إثبات التاء بالحسن ولم يعلق على ترك التاء ، فقال " وقد يبيح الفصل ترك التاء في ... نحو: أتى القاضيَ بنت الواقف ولكن يختار إثبات التاء في غير الحقيقي المتصل، وفي الحقيقي المفصول بغير (إلا). فقولك: (أتت القاضيَ بنتُ الواقف) أحسن من أتى". (المرادي ، 2008 ، 2 / 589) ، كما وصف ابن هشام (ت 761 هـ) إثبات التاء بالأفصح ، فقال : " أَن يكون المؤنث اسْما ظَاهرا حَقِيقِيّ التَّأْنِيث وَهُوَ مُنْفَصِل من الْعَامِل بِغَيْر إِلَّا وَذَلِكَ كَقَوْلِك حرضت القَاضِي امْرَأَة وَيجوز حضر القَاضِي امْرَأَة وَالْأول أفصح " (ابن هشام ، 1383 ، 183) ، وقد عُلل حذف التاء بأن " الفعل بعد عن الفاعل المؤنث ، وضعفت العناية به، وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث " (الأزهري ، 2000 ، 1 / 409) ، وقد أُحتجّ لترك التاء بقول جرير (جرير ، د . ت ، 283) :

لقد ولد الأخيطل أم سوء على باب استها صلب وشام

ويبدو ممّا تقدّم جواز إثبات التاء وحذفها عند القدماء وإن اختلفوا في المفاضلة بين الإثبات والحذف وابن الخباز لم يخرج عمّا ثبت عند القدماء معبرا عن جواز ترك التاء بالحسن وعن إثبات التاء بالأحسن متابعا ابن جني غير أن الدكتور فاضل صالح السامرائي له رأي يخالف فيه القدماء معتمدا فيه على المعنى ، والسياق فقال : " فالحق أن المعنى هو الحاكم في كل ذلك ، فمرة يكون التأنيث أجود، ومرة يكون التذكير أجود، بحسب القصد والسياق، طال الفصل أم قصر " (السامرائي ، 1989 ، 2 / 60) وما يؤيّد كلامه هذا ما احتجّ به من القرآن ، فقد جاء الفعل من دون تاء في قوله تعالى: ﴿ **فمن جاءه موعظة من ربه**﴾ (سورة البقرة 275) ، وجاء مع التاء في قوله تعالى : ﴿ **قد جاءتكم موعظة**﴾ (سورة يونس 56) فنلاحظ أنّ الفعل في الأولى قد جاء بدون تاء مع أن الفصل أقل ، لأنه بـ (الهاء) وجاء مع التاء في الآية الثانية مع أن الفصل أكثر لأنه بـ (كم) ، ونجده في قوله تعالى ﴿ **من بعد ما جاءتهم البينات**﴾ (سورة البقرة 253) ، وقوله : ﴿ **من بعد ما جاءهم البينات**﴾ (سورة البقرة 105) ، مرة أنّث ومرة ذكّر والفصل واحد (السامرائي ، 1989 ، 2 / 60) .

فهو يرى أن المعنى هو الذي يحدد تذكير الفعل أو تأنيثه ذاكرا شواهد كثيرة من القرآن تؤيد كلامه ، من ذلك قوله : " ومن ذلك ما جاء فيه من تذكير وتأنيث (الضلالة) فقد استعملها فاعلة في موطنين مرة مذكرة، ومرة مؤنثة، قال تعالى: ﴿ **كما بدأكم تعودون. فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة إنهم اتخذوا الشياطين أولياء من دون الله ويحسبون أنهم مهتدون** ﴾، وقال تعالى : ﴿ **ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت فمنهم من هدي الله ومنهم من حقت عليه الضلالة فسيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين**﴾ . ذكّر الضلالة في آية الأعراف، لأنّها بمعنى العذاب ... أما في آية النحل فالضلالة بمعناها فأنثها لذلك " (السامرائي ، 1989 ، 2 / 64 – 65).

وممّا تقدّم يبدو لنا قوّة رأي السامرائي وصحته ؛ لأنّ القرآن حجّة قوية ، وما قاله القدماء من جواز إثبات التاء وحذفها مجرد فرض لا يقوى بالدليل .

2 . الحذف في قوله تعالى : (طاعة وقول معروف)

ثبت عند القدماء أنّ المبتدأ والخبر يحذفان جوازا إن دلّ عليهما دليل ، ومثال حذف الخبر قولهم : من عندك ؟ فتقول : زيد أي زيد عندي ، ومثال حذف المبتدأ قولهم : كيف زيد ؟ فتقول صحيح أي هو صحيح (ينظر : ابن عقيل ، د . ت ، 1 / 244 - 246)

وقد وجّه سيبويه قوله تعالى : ﴿ **طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ** ﴾(سورة محمد 21) على جواز حذف المبتدأ والخبر فقال : " فإمّا أَن يكونَ أَضْمَرَ الاسمَ وجَعل هذا خبرَه كأنّه قال: أمرى طاعة (وقولٌ معروف) ، أو يكون أَضْمر الخبَر فقال: طاعةٌ وقولٌ معروف أمثلُ " (سيبويه ، 2006 ، 1 / 141) ، قال السيرافي (ت 368 ه) : "وذكر قوله تعالى: طاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ فخرجه على الوجهين: إضمار المبتدأ، وإضمار الخبر، فإضمار الابتداء كأنه قال: أمري طاعة، وإضمار الخبر قوله: " طاعة وقول معروف أمري" (السيرافي ، 2008 ، 1 / 496) ، وتابعه الأخفش (ت 215 هـ) في ذلك ، فقال : " (طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ) جعل الطاعة مبتدأ فقال (طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ) خير من هذا، أو جعل الطاعة مبتدأ فقال (طاعةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوف خيرٌ من هذا) " (ينظر : الأخفش ، 1990 ، 1 / 103) ، وتابعهم ابن جني في ذلك أيضا (ابن جني ، د . ت ، 2 / 364) .

على حين نجد أن الصبان (ت 1206 هـ) قد خالف الجميع ذاهبا إلى أنه لا يوجد حذف في الآية ، وإنّما الخبر مقدّم على المبتدأ وهو كلمة أولى أو يكون أولى مبتدأ خبره طاعة ، فقال : " أما طاعة وقول معروف

الذي في قوله تعالى: (فَأَوْلَى لَهُمْ، طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ) [محمد: 21] ، فليس خبره مقدرًا بل مذكور قبله وهو أولى أو هو خبر وأولى مبتدأ " (الصبان ، د . ت ، 1 / 302) .

أمّا ابن الخباز فقد ذكر الوجهين مستحسنا حمله على حذف الخبر ، فقال : " وأما قوله تعالى: (**طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ**) فمحمول على حذف الخبر وحذف المبتدأ، فإن حذفت الخبر كان التقدير: طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما ، وأمثل بمعنى أجود وأصلح **...** وحمله على حذف الخبر أحسن، لأن الاتساع في الخبر أكثر من الاتساع في المبتدأ وإن حذفت المبتدأ كان التقدير: أمرنا طاعة " (ابن الخباز ، 2007 ، 119) .

ويبدو لنا ممّا تقدّم جواز حذفهما إلا أنّ استحسان حذف الخبر له ما يسوغه ؛ لأنّ من مسوغات الابتداء بالنكرة العطف عليها (ينظر : ابن مالك ، 1990 ، 1 / 292 ، وابن عقيل ، 1980 ، 1 / 218) .

3 . زيادة كان

من المعلوم أن (كان) تكون على ثلاثة أقسام : (ناقصة ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، تامة ترفع فاعلا ، وزائدة) (ينظر : الزمخشري ، 2006 ،351 ، وابن عقيل ، د . ت ، 1 / 288) ، ولكي تأتي زائدة يشترط فيها : أن تكون بلفظ الماضي وأن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا (ينظر : الأزهري ، 2000 ، 1 / 251 ، وحسن ، د . ت ، 1 / 579) ويراد بالشيئين المتلازمين المبتدأ وخبره كقولهم : زيد كان قائم ، والفعل وفاعله كقولهم : لم يوجد كان مثلك ، والصفة والموصوف كقولهم : مررت برجلٍ كان قائمٍ ، والصلة والموصول كقولهم : جاء الذي كان أكرمته ، وما وفعل التعجب كقولهم : ما كان أصح علم من تقدما . (ينظر : ابن عقيل ، د . ت ، 1 / 288، والأزهري ، 2000 ، 1 /) .

وقد اختلف في الزائدة أترفع فاعلا أم لا ترفع ، فذهب أبو علي الفارسي (ت 377 هـ) إلى أنّها لا ترفع فاعلا . (ينظر : العكبري ، 1995 ، 1 / 172 ، وأبو حيان ، 1998 ، 3 / 1185 -1186 ، والسيوطي ، د . ت ، 1 / 439) ، وقد تابعه ابن مالك ، فقال : " وزعم السيرافي أن كان الزائدة مسندة إلى مصدر منوي، ولا حاجة إلى ذلك، ولا يُبالى بأن يقال: خلوُّها من الإسناد إلى منوي يلزم منه كونُ الفعل حديثا عن غير محدّث عنه، لأن كان المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد، فلا يُبالى بخلوها من الإسناد، كما أن الضمير الواقع فصلا لمّا قصد به ما يقصد بالحروف من الدلالة على معنى في غيرها استُجيز ألا يكون له موضع من الإعراب " (ابن مالك ، 1990 ، 1 / 361) ، وقد تابعه الرضي ، (ينظر : الأستراباذي ، 1996 ، 4 / 192) وحجة الفارسي على أنها لا ترفع فعلا " أن الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل دليل ذلك أن "قلما" فعل، لكن لما استعملته العرب للنفي، فقالت: "قلما يقوم زيد" في معنى: ما يقوم زيد، لم يحتج

إلى فاعل، كما أن "ما" لا تحتاج إلى فاعل، بل صارت بمنزلة الحروف التي تصحب الأفعال، فتقول: قلما يقوم زيد، فكذلك كان لما زيدت للدلالة على الزمان الماضي صارت بمنزلة (أمس) ، فكما أن (أمس) لا يحتاج إلى فاعل ، فكذلك ما استعمل استعماله " (أبو حيان ، د . ت ، 4 / 214)

على حين ذهب أبو سعيد السيرافي (ت 368 هـ) إلى أنها ترفع فاعلا، فقال : " أن تكون زائدة. وقولنا: " تكون زائدة " ليس المعنى بذلك أنّ دخولها كخروجها في كل معنى، وإنما يعني بذلك أنه ليس لها اسم ولا خبر، ولا هي لوقوع شيء مذكور، ولكنها دالّة على زمان، وفاعلها مصدرها: وذلك قولك: " زيد كان قائم " و " زيد قائم كان " تريد ذلك الكون " (السيرافي ، 2008 ، 1 / 296) ، وقد تابعه الصيميري في ذلك ، فقال : " تستعمل زائدة لتبين معنى الماضي فقط من غير أن تدخل على اسم واحد ولا على جملة ، ويكون فاعلها المصدر مضمرا فيها كقولك : زيد قائم كان ، أي كان ذلك الكون " (الصيميري ، 1982 ، 1 / 92) .

وقد عقب ابن الحاجب على قول السيرافي واصفا رأيه بالهوس ، فقال : " قال الرضي معقبا على رأي السيرافي: إن كان الزائدة مسندة إلى ضمير مصدر منوي وهو هوس، إذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت " (الأستراباذي ، 1996 ، 4 / 192)

وقد ذكر ابن الخباز القولين مستحسنا كلا القولين ، فقال : " واختلف النحويون في معنى زيادة كان، فذهب أبو علي الفارسي إلى أن زيادتها عبارة عن دخولها في الكلام مجردة من الفاعل، وحجته أنا لو جعلنا لها فاعلًا لكانت معه جملة، والجملة لا تزاد. وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن معنى زيادتها عدم اختلال الكلام بسقوطها، ولابد لها من الفاعل عنده، لأنها فعل، وكلا القولين حسن موافق لأصول كلام العرب " (ابن الخباز ، 2007 ، 142) ، فنجده استحسن الرأيين لموافقته أصول العرب ولم يوضح لنا ذلك .

ويبدو ممّا تقدم أن قول الفارسي أقرب للصواب ، لأنه مدعوم بالدليل أمّا قول السيرافي فلا دليل عليه.

4 . حذف العائد المنصوب من الصلة

من المعلوم أنّ لكلّ موصول صلة ، ولا بد أن تشتمل الصلة على رابط ، وهو الضمير ، وهذا الضمير يجوز حذفه في الصلة بعد تحقق شرط عام ، وهو وضوح المعنى بدونه ، وأمن اللبس (ينظر : حسن ، د . ت ، 1/ 394) ، فإن كان الرابط ضميرًا منصوبًا لا يجوز حذفه إلا بتوفر ثلاثة شروط خاصة :

1 . أن يكون ضميرًا متصلاً
2 . أن يكون ناصبه فعلاً تامًّا، أو وصفًا تامًّا
3 . أن يكون هذا الوصف لغير صلة (ال)

فيجوز حذف الهاء من ضربته في قولك : جاء الذي ضربت ، أي الذي ضربته ، ومنه قوله تعالى: ﴿ **أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً** ﴾ (سورة الفرقان 41) التقدير الذي بعثه (ينظر : ابن عقيل ، د . ت ، 1 / 169 ، وحسن ، د . ت ، 1/ 394) ، ويرى ابن الخباز أن حذف العائد المنصوب حسنا ، فقال : " وقد كثر حذف العائد في القرآن ... وإنما حسن حذفه، لأن الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة اسم واحد. فحذف العائد تخفيفًا " (ابن الخباز ، 2007 ، 498 - 499) .

وعند الرجوع إلى مؤلفات القدماء نجد أن ابن جني علل حسن الحذف بطول الكلام ، فقال : " فَإِن كَانَ الضَّمِير فِي الصِّلَة مَنْصُوبًا مُتَّصِلا بِالْفِعْلِ جَازَ حذفه جَوَازًا حسنا لطول الْكَلَام تَقول كلمت الَّذِي كلمت أَي الَّذِي كَلمته حذفت الْهَاء لطول الِاسْم " (ابن جني ، 1988 ، 190) ، وتابعه في ذلك العكبري (ت 616 هـ) وابن يعيش (ينظر : العكبري ، 1995 ، 2 / 126 ، ابن يعيش ، 2001 ، 2 / 391) .

وقد عدّ ابن الأثير (ت 606 هـ) حذف العائد المنصوب في الصلة بالذي أحسنها فقال : " وهذه الضّمائر المتصّلة تترتّب في الحذف فأحسنها حذفا: في الصّلة المحضة كقوله تعالى: (أَهذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا) أي: بعثه، فإن كان الموصول ألفا ولا ما، لم يحسن الحذف، لو قلت: أهذا الباعث الله رسولا، لم يجز حتى تقول: الباعثه " (ابن الأثير ، 1420 ، 1 / 83) .

ممّا تقدم أنّ حسن حذف العائد المنصوب في الصلة تخفيفا لطول الكلام بالموصول والفعل والفاعل والمفعول ، فحذف المفعول لأنه فضلة في الكلام .

5 . تصغير حبنطى ودلنطى

التصغير هو " تغيير يطرأ على بنية الاسم وهيئته؛ فيجعله على وزن (فعيل) أو(فعيعل) ، أو (فعيعيل) بالطريقة الخاصة المؤدية إلى هذا التغيير؛ فيقال في (بدر: بدير) ، وفي (درهم: دريهم)، وفي (قنديل: قنيديل) ... وتسمى الأوزان الثلاثة: (صيغ التصغير) " (حسن ، د . ت ، 4 / 683) والتصغير خاص بالأسماء ثلاثية الأصول أو مزيدة وله أحكام خاصة .

وقد ثبت عند القدماء أن الاسم الخماسي إذا كان فيه حرفان زائدان متساويان في الزيادة حذفت أَيَّهمَا شِئْت ، فتَقول فِي تصغير: (حبنطى ودلنطى : حُبيطي وحبينط ، ودليطي ودلينط) (ينظر : ابن الوراق ، 1999 ، 479 ، وابن جني ، د . ت ، 216) ، قال سيبويه : " كذلك حبنطىً، إن شئت حذفت النون فقلت: حبيطٍ ، وإن شئت حذفت الألف فقلت: حبينطٌ، وذلك لأنَّهما زائدتان ألحقتا الثلاثة ببناء الخمسة، وكلاهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فليس واحدةٌ الحذف ألزم لها منه للأخرى " (سيبويه ، 1988 ، 3 / 436)

وقد وصف ابن الخباز حذف الألف بالحسن ؛ لتطرفها ، فقال : " فإن كانت في بنات الثلاثة زائدتان متساويتان من حيث إنهما كلتيهما تلحقانه ببنات الخمسة حذفت أيتهما شئت لأنه لا فضل لإحداهما على الأخرى، وتقول في (حبننطى ، ودلنطى) إن حذفت النون: (حُبَيْطٍ، ودُلَيْطٍ) ، فتقلب الألف (ياء) لإنكسار ما قبلها، وإن حذفت الألف وهو أحسن لكونها طرفًا قلت: (حُبَينط ، ودُلَينط) " . (ابن الخباز ، 2007 ، 560 – 561)

وعند الرجوع إلى مؤلفات القدماء نجد أن ابن يعيش يصف حذف الألف بأنها أحب إليه لتطرفها ، ففال : " وتقول في تحقير (حَبَنْطى) ، وهو القصير: (حُبَيطٍ)، وإن شئت:(حُبَينِطٌ)؛ ... فإن شئت حذفتَ النون وأبقيت الألف، إلا أنّك تقلب الألف ياءً؛ لانكسار الطاء قبلها، فقلت: (هذا حُبَيْطٍ) ، و(مررت بحُبَيْطٍ) ، و(رأيت حُبَيْطِيًا) ، وإن شئت حذفت الألف، فقلت: (حُبَيْنِطٌ يا هذا). وحذفُ الألف أحبُّ إليّ لتطرُّفها " (ابن يعيش ، 2001 ، 3 ، 422).

وقد أشار الرضي إلى أن حذف الألف أولى ؛ لتطرفها ، فقال : " كذلك الخيار في حذف النون أو الألف في (حَبنَطى)، إذ هما للإلحاق وليس أحدهما أفضل، ولو قيل في الموضعين حذف الأخير لتطرفه أولى مع جواز حذف الأول " (الاستراباذي ، 1975 ، 1 ، 255) .

ويبدو ممّا تقدم أن الحذف يكون بالخيار فلك أن تحذف النون ، فتقول : (حُبيطٍ) وتقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها وتعلّها إعلال قاضٍ ولك أن تحذف الألف فتقول : (حُبينط) ؛ لأنّ الزيادتان متساويتان ولا توجد مزية لأحدهما على الآخر. أمّا وصف ابن الخباز حذف الألف بالحسن لأنها طرف ففيه بعض المقبولية لأن الطرف عرضة للتغير أكثر من غيره .

ثانيا / القبح في توجيه اللّمع

1. حذف العائد المرفوع من الصلة

ثبت عند القدماء أن العائد المرفوع على الموصول لا يجوز حذفه إلا إذا طالت الصلة ، كقولنا : جاء الذي هو ضارب زيدا ، جاز فيه الحذف ، فتقول : جاء الذي ضاربٌ زيدا ، فإن لم تطل الصلة ، فالحذف شاذ عند البصريين ، قياس عند الكوفيين ، واحتج الكوفيون بقراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق (ينظر : ابن جني ، 1999، 1 / 234، ومكرم ، 1988، 2 / 335) في قوله تعال : ﴿ **تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ** ﴾ (سورة الأنعام

154) في قراءة الرفع ، والتقدير(هو أحسن) . (ينظر : المرادي ، 2008 ، 1 / 451 ، وابن هشام ، 1986 ، 160 ، وابن عقيل ، 1980 ، 1 / 165) .

ويرى ابن الخباز أن حذف العائد المرفوع قبيحا ، فقال : " ولا يجوز حذف العائد من الصلة، لأنه هو الذي ربطها بالموصول، فحذفه يقطع ما بينها وبينه، فإن كان منصوبًا متصلًا بفعل جاز حذفه ، وقولنا: منصوبًا احترازًا من المرفوع فإن حذفه يجوز جوازًا قبيحًا كقراءة بعضهم: **(تمامًا على الذي أحسن)** أي: الذي هو أحسن ، وإنما قبح حذفه ، لأنه شطر الجملة " (ابن الخباز ، 2007 ، 498) .

وعند الرجوع إلى مؤلفات القدماء نجد أنّ ابن يعيش قد وصف حذف العائد المرفوع بالقبيح أيضا ، فقال : " ومثلُه قوله تعالى: (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) برفع "أحسن" على تقدير: الذي هو أحسنُ ... وهو قَبيحٌ جدًّا لحَذفٍ ما ليس بفضلةٍ " (ابن يعيش ، 2001 ، 2 / 65) ، كما وصفه ابن الأثير بالقبيح أيضا (ابن الأثير ، 1420 ، 1 / 243) ، على حين نجد أن المرادي وصفه بالنزر القليل الضعيف ، فقال : " أن الصلة إذا لم يكن فيها طول كان حذف العائد الذي هو المبتدأ نزرا، أي قليلا ضعيفا وليس بممتنع، ومنه قراءة بعض السلف: (تماما على الذي أحسنُ)أي: هو أحسن" (المرادي ، 2008 ، 1 / 451) .

ومن المحدثين عباس حسن له رأي لطيف يرى فيه أن جواز حذف العائد المرفوع مشروط بطول الصلة كقوله تعالى : ﴿ **وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ** ﴾ (سورة الزخرف 84) أي الذي هو في السماء إلهٌ ، والمراد بطول الصلة أن توجد مكملات غير الخبر (حسن ، د . ت ، 1 / 396) ، وعليه فحذف العائد المرفوع حسن إن طالت الصلة .

2 . مجيء جواب الشرط ماضيا

من المعلوم أن أدوات الشرط قسمان : قسم يجزم فعلا واحدا (لام الأمر ، ولا الناهية ، ولم ، ولما) ، وقسم يجزم فعلين (إن ، من ، ما ، مهما ، أي ، متى، أيان ، إذما ، حيثما ، أنى) هذه الأدوات تقتضي جملتين الأولى تسمى جملة الشرط ويجب أن تكون فعلية ، والجملة الثانية تسمى جواب الشرط والأصل فيها أن تكون فعلية وقد تأتي اسمية (ينظر : ابن مالك ، 2006 ، 45 – 46 ، وابن عقيل ، د . ت ، 4 / 26 – 27) ، فإذا كان الشرط والجواب جملتين فعليتين فيكونان على أربعة صور (ينظر : ابن عقيل ، د . ت ، 4 / 26 – 27) :
الأوّلى : أن يكون الفعلان ماضيين كقولك : إن قام زيد قام عمرو ، ويكونان في محل جزم ، ومنه قوله تعالى: ﴿ **إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ** ﴾ (سورة الإسراء 7) .

الثانية: أن يكونا مضارعين كقولك : إن يقم زيد يقم عمرو ، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَو تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ** ﴾ (سورة البقرة 284) .

الثالثة : أن يكون الأول ماضيا والثاني مضارعا كقولك : إن قام زيد يقم عمرو ، ومنه قوله تعالى: ﴿ **مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا**﴾ (سورة هود 15) .

الرابعة : أن يكون الأول مضارعا والثاني ماضيا ، وهو قليل ومنه قول الشاعر(لم أقف على قائله ينظر : ابن عقيل ، د . ت ، 4 / 27) :

من يكدني بسيء كنت منه كالشجا بين حلقه والوريد

وقول الرسول (البخاري ، 1993 ، 1 / 16) : **(من يقم ليلة القدر غفر له ما تقدم من ذنبه) .**

وقد عدّ ابن الخباز مجيء فعل الشرك مضارعا وجوابه فعلا ماضيا من القبيح ، فقال : " وإنما قبح ؛ لأن الشرط المضارع يجب جزمه، فإذا كان الجواب ماضيًا لم يكن على جزمه سبيل فإذا جزمت إن فعلًا واحدًا صارت كأنها منعت بعض مقتضاها، ومقتضاها فعلان " (ابن الخباز ، 2007 ، 377) ، ولم يكن ابن الخباز أول من قال بذلك فقد سبقه ابن الوراق ، فقال : " وَأما إِن جعلت الشَّرْط مضارعاً، وَالْجَوَاب مَاضِيا، فَهُوَ قَبِيح، والفصل بَينهمَا: أَن الشَّرْط إِذا كَانَ مضارعاً، وَقد عملت فِيهِ (إِن) ، فقبيح أَن يَأْتِي لفظ الْجَواب مُخَالفا لما أوجبه الْحَرْف الْعَامِل " (ابن الوراق ، 2002 ، 439 – 440) .

وقد خص أكثر النحاة مجيء فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا بالضرورة الشعرية (ينظر : ابن مالك ، د . ت ، 3 / 1586 ، والمرادي ، 2008 ، 3 / 1278 ، وخالد الأزهري ، 2000 ، 2 / 401) ، ورفض الفراء (ت 207 هـ) وابن مالك وابن الناظم أن يكون ضرورة (ينظر : ابن مالك ، د . ت ، 3 / 1586 ، وابن الناظم ، 2000 ، 497 ، والمرادي ، 2008 ، 3 / 1278 ، و الأزهري ، 2000 ، 2 / 401) وحجتهم في ذلك قول الرسول : **(من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له)** (البخاري ، 1993 ، 1 / 16) ، والعطف على الجواب بالماضي في قوله تعالى : **(إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ)** ؛ لأنّه عطف على جواب الشرط (نُنَزِّلْ) : (فَظَلَّتْ) وهو ماضي اللفظ ، ولا يعطف على الشيء غالبا إلا ما يجوز أن يحل محله ، (ينظر : الأفغاني ، د . ت ، 188)

ومن المحدثين من عدّه قليلا وليس خاصّا بالضرورة قال الغلاييني : " إن كان الأول مضارعا والثاني ماضيا ، وذلك قليل وليس خاصا بالضرورة، كما زعمه بعضهم " (الغلاييني ، 1993 ، 2 / 200) ، وقد وصف عباس حسن ذلك بأنه أضعف الصور ، فقال " هذه الصورة أضعف الصور؛ حتى خصها بعض النحاة بالضرورة الشعرية، ولكن الصحيح أنها ليست مقصورة على الشعر، وإنما تجوز في النثر مع قلتها " (حسن

، د . ت ، 4 / 473) ، وحكم سعيد الأفغاني بجوازه مطلقا ؛ لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء (ينظر : الأفغاني ـ د . ت ، 186) كقول نهشل بن ضمرة (ينظر : نهشل ، 2001 ، 92) :

يا فارس الحي يوم الروع قد علموا ومدره الخصم لا نكسا ولا ورعا

ومدرك التبل في الأعداء يطلبه وما يشأ عندهم من تبلهم منعا

ويبدو ممّا تقدم صحة مجيء فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا؛ لثبوته في كلام الفصحاء شعرا ، ونثرا بما روي عن الرسول .

3 . رفع الأسد في قولهم : (لو خليت والأسدُ لأكلك)

من المعلوم أنّ المفعول معه : هو اسم فضلة منتصب بعد واو بمعنى مع دالة على المصاحبة، بلا تشريك في الحكم ، والناصب له ما تقدم عليه من فعل أو شبهه ، كقولنا : جاء البرد والطيالسة ، وكيف أنت وقصعة من ثريد . (ينظر : ابن عقيل ، 1980 ، 2 / 202 – 205 ، وابن الناظم ، 2000 ، 204 - 205) .

وقد اختلف العلماء في الاسم الواقع بعد الواو في نحو : لو خليت والأسد لأكلك ، فقد أجاز الكوفيون النصب فيه على الخلاف ؛ لأنه لا يصلح أن يقال : (لو تركت وترك الأسد) إذ إنّ الأسد لا يقدر عليه فيمسك ويترك ، وذهب البصريين إلى أنه مفعول معه . أمّا الرفع عطفا على الضمير المتصل فضعيف ؛ لأنه لا يجوز العطف على الضمير المتصل من دون فاصل (ينظر : السيرافي ، 2008 ، 3 / 229 ، و الأندلسي ، 1998 ، 3 / 1077 ، وابن عقيل 1980 ، 2 / 207).

وقد وصف ابن الخباز الرفع في نحو لو خليت والأسدُ لأكلك بالقبيح ، فقال : " والرفع هاهنا قبيح من جهة العربية، لأنك لا تعطف على المضر المرفوع من غير توكيد، وضعيف من جهة المعنى، لأن المعنى لو خليت مع الأسد لأكلك، ولو رفعت لكان المعنى: لو خليت أنت وخلي الأسد، ويجوز أن يخلى كل واحد منهما وحده. " (ابن الخباز ، 2007 ، 199) وكلامه صحيح لأنه لا يجوز العطف على الضمير المتصل من دون فاصل .

4. النسب إلى ما فيه تاء التأنيث :

النسب : هو إلحاق ياء مشددة آخر الاسم وكسر ما قبله للدلالة على نسبة شيء إلى آخر والمنسوب أنوع منه ما يتغير عند النسب ومنه مالا يتغير (المرادي ، 2008 ، 3 / 1443 ، والغلاييني ، 1993 ، 2 / 71) ، وقد ثبت عند القدماء أن النّسب إلى ما فيه تاء التأنيث إنّما يكون بحذف التّاء ، يقال في فاطمة : فاطميّ ؛ وإنما

حذفوها، لئلا يؤدى إلى اجتماع تاءين في بعض الصور ، فلا يجوز أن يقال : فاطمتيّة بإثبات التاء (ينظر : ابن يعيش ، 2001 ، 3 / 442 ، وابن عقيل ، 1980 ، 3 / 355)

وقد عدّ ابن الخبّاز إثبات التّاء عند النّسب من القبيح الفاحش ، فقال : " ومن قبيح لحن العامّة : النّوبتية ، وإنَّما الصواب النَّوبيَة ، ومن قبيح لحنهم أيضاً قولهم : دواتيٌّ ، وإنَّما الصَّواب دَوَوِيٌّ " (ابن الخباز ، 2007 ، 542) .

وعند الرجوع إلى كتب القدماء نجد أن الحريريّ (ت516ه) قد عدّ إثبات التاء عند النسب من اللحن القبيح والخطأ الصريح ، فقال : " وَيَقُولُونَ لمن يحمل الدواة: دواتي بِإِثْبَات التَّاء، وَهُوَ من اللّحن الْقَبِيح وَالْخَطَأ الصَّرِيح، وَوجه القَوْل أَن يُقَال فِيهِ: دوويّ، لِأَن تَاء التَّأْنِيث تحذف فِي النّسَب، كَمَا يُقَال فِي النّسَب إِلَى فَاطِمَة: فاطميّ " (الحريري ، 1996 ، 25-27).

كما عدّه ابن الجوزيّ (ت597هـ) من القبيح أيضا ، فقال : " وتقول للذي يحمل الدَّواة: "دووي"، لأن تاء التأنيث تحذف في النسب ، كما تقول في النسبة إلى مكة: (مَكِّيٌّ) ، وإلى فاطمة: (فاطمي) والعامة تقول: (دواتي) فتثبت التاء، وهو خطأ قبيح " (الجوزي ، د . ت ، 106) .

ممّا تقدم يبدو لنا صحة قول ابن الخباز ومن سبقه ؛ لأنّ علامة التأنيث لا تكون إلا طرفاً (ينظر : الواسطيّ ، 2000 ، 243) كما أنّ ياء النّسب وتاء التّأنيث لا يجتمعان في اسم واحد ، فكلّ واحدٍ منهما يُعاقِب الآخر (ينظر : الباقوليّ ، 2007 ، 388) ، كما أنّ الخبّاز ومن سبقه استندوا إلى قواعد اللّغة في حكمهم على هذه الألفاظ باللّحن والقبح ، فلا يجوز مخالفة هذه القواعد .

الخاتمة

لا بدّ في نهاية كلّ دراسة من تقديم نتائج الدراسة التي توصلت إليها الباحث ، ومن أهم تلك النتائج :

1 . الحسن والقبح من مصطلحات التقويم اللغويّ التي اعتمدها القدماء للحكم على الاستعمالات اللّغويّة المختلفة ، والحسن والقبح متضادان .

2. تنوعت الصيغ والألفاظ الي وصف بها القضايا اللغوية بالحسن والقبح من مثل : (حسن ، وأحسن ، وهذا حسن ، وقبح ، وقبيح ، وأقبح ، فهو قبيح جدا) .

3 . ابن الخباز بصري المذهب يتبين لنا ذلك من خلال ما وصفه بالحسن والقبح إذ إنه متابع في ذلك جمهور البصريين .

4 . لم يكن ابن الخباز موفقا في جميع الأحكام اللغوية التي وصفها بالحسن أو القبح ؛ لأنّنا نجد بعض الأحكام التي اطلق عليها بالحسن أو القبح لم تكن صحيحة لثبوت ما يخالفها في الشعر والنثر .

5 . ابن الخباز كان أسير الآراء اللغوية التي أطلق القدماء عليها بالحسن أو القبح بيد أنّ أنّه كان مناقشا ومعللا لتلك الأحكام معتمدا على الأدلة العقلية .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- الأحكام النحوية بين الثبات والتحول ، وليد محمد عبد الباقي عبد العاطي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، 2012 م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تحـ : رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 1 ، 1418 ه - ١٩٩٨ م .
- ألفية ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، تحـ : عبد اللطيف بن محمد الخطيب ، مكتبة دار العروبة ، الكويت ، ط1 ، 1427 ه – 2006 م .
- البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) ، تحـ : عادل أحمد عبد الموجود ، وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1413 ه – 1993 م .
- البديع في علم العربية ، مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير (ت 606 هـ) ، تحـ : فتحي أحمد علي الدين ، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية ، ط1 ، 1420 هـ
- بغية الوُعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة : جلال الدين عبد الرحمن السّيوطيّ (ت911هـ) ، تحقيق محمد عبد الرحيم ، دار الفكر للطبّاعة والنشر والتوزيع، بيروت ، ط1 ، 2005م
- التبصرة والتذكرة ، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيميري (القرن الرابع الهجري) ، تحـ : فتحي أحمد مصطفى ، دار الفكر ، دمشق ، ط1 ، 1402 ه – 1982 م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) تحـ : حسن هنداوي، دار القلم - دمشق ، ط1 ، (د . ت)
- تقويم اللّسان : أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجَوْزِيّ (ت597هـ) ، تحـ : عبد العزيز مطر ، دار المعارف ، مطبعة القاهرة الجديدة ، القاهرة ، ط2 ، (د.ت) .

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) ، تحـ : عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، ط1 ، 1406 هـ - 1986 م
- توجيه اللمع ، أحمد بن الحسين بن الخباز(ت637هـ) ، تحـ : فايز زكي محمد دياب ، دار السلام ، مصر، ط2 ، 1428 ه - 2007 م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ)، تحـ : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، القاهرة ، ط ١ ، 1428 ه - 2008 م .
- جامع الدروس العربية ، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، 1414 ه – 1993 م .
- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، محمّد بن علي الصبان (ت 1206 هـ) ، تحـ : طه عبد الرؤف سعد ، المكتبة التوفيقية .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) ، تحـ : محمد علي النجار ، دار الهدى ، بيروت – لبنان ، ط 2 ،(د . ت).
- درّة الغواص ، القاسم بن علي بن محمد الحريريّ (ت 516 هـ) ، تحـ : عبد الحفيظ فرغلي علي القرفي ، دار الجيل ، بيروت ، ط1 ، 1417 ه – 1996 م .
- ديوان جرير ، تحـ : نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف – القاهرة ، ط3 ، (د . ت) .
- ديوان نهشل بن حري ، تحـ : حاتم صالح الضامن ، دار صادر – بيروت ، ط1 ، 2011 م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ، تحـ : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة الهداية ، بيروت – لبنان ، (د . ت) .
- شرح التسهيل ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، تحـ : عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر ، مصر ، ط1 ، 1410 ه - 1990 م .
- شرح التصريح على التّوضيح : خالد عبد الله الأزهريّ (ت 905 هـ) ، تحـ : محمّد باسل عيون السُّود ، دار الكتب العلميّة ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1421 ه - 2000م .
- شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الأستراباذي (ت 686 هـ) ، تحـ : يوسف حسن عمر ، ط2 ، 1996 .

- شرح قطر الندى وبل الصدى ابن هشام ، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت 761هـ) تحـ : محمد محيى الدين عبد الحميد ، القاهرة ، ط 11 ، 1383
- شرح الكافيّة الشّافية ، ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الأندلسي (ت 672 هـ) تحـ : عبد المنعم أحمد هريدي دار المأمون للتراث ، ط 1 ، (د . ت) .
- شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) ، تحـ : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، 1427 ه - ٢٠٠٨ م
- شرح اللمع ، أبو القاسم بن محمّد بن مباشر الواسطيّ (ت469هـ) : تحقيق الدكتور رجب عثمان محمّد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط1 ، 1420 ه - 2000م.
- شرح اللمع في النحو ، أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصبهاني المعروف بجامع العلوم (ت 543 هـ) ، تحـ : محمّد خليل مراد الحربي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنـــان ، ط1 ، 1428 ه – 2007 م .
- شرح المفصل ، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت 643هـ) ، تحـ : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1422 هـ - 2001 م
- صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري (ت 256 هـ) تحـ : مصطفى ديب البقا ، دار ابن كثير ، دمشق ، ط5 ، 1414ه – 1993 م.
- علل النحو ، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت 381 هـ) ، تحـ : محمود جاسم الدرويش ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 م .
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ، أحمد بن الحسين بن الخباز(ت637هـ) ، تحـ : حامد محمد العبدلي ، دار الأنبار ، بغداد ، د . ت .
- الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت 180 هـ) ، تحـ : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط 3 ، 1427ه – 2006 م.
- اللباب في علل البناء والاعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616هـ) ، تحـ : عبد الإله النبهان ، ط1 ، دار الفكر، دمشق ، 1416 ه - 1995 م .
- لسان العرب ، ابن منظور (ت 711 هـ) ، دار صادر _ بيروت ، ط3 ، 1414 ه .
- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 192هـ) ، تحـ : سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، 1988 م .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) ، تحـ : علي النجدي ناصف ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، وعبد الحكيم النجار ، وزارة الأوقاف ، القاهرة - مصر ، 1415 ه – 1994 م .
- المساعد في شرح التسهيل ، بهاء الدين بن عقيل (ت 769 هـ) ، تحـ : محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، 1400 ه – 1980 م .
- معاني القرآن للأخفش ، أبو الحسن الأخفش الأوسط (ت 215هـ) تحـ : هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط1 ، 1411 هـ - 1990 م .
- معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت 311 هـ) ، تحـ : عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، ط1 ، 1408ه – 1988م .
- معاني النّحو : د. فاضل صالح السامرائي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بيت الحكمة ، بغداد ، مطبعة التّعليم العالي في الموصل ، العراق ، 1989م .
- معجم القراءات القرآنية ، أحمد مختار عمر ، وعبد العال سالم مكرم ، مطبوعات جامعة الكويت ، ط2 ، 1408 ه – 1988 م .
- المفصل في صنعة الإعراب ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ) ، تحـ : خالد إسماعيل حسّان ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط1 ، 1427 ه – 2006 م .
- من تاريخ النحو العربي : سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت 1417هـ) ، مكتبة الفلاح (د . ت) .
- النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، ط 3 ، (د . ت) .
- هدية العارفين ، أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين : إسماعيل باشا البغداديّ (ت1339هـ) ، طبع في وكالة المعارف ، استانبول ، 1951م .
- الوافي بالوفيات : صلاح الدين الصّفديّ (ت764هـ) تحـ : أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث – بيروت ،1420هـ- 2000م .

Sources and references

The Holy Quran

- Grammatical provisions between persistence and transformation, Walid Muhammad Abd al-Baqi Abd al-Ati, Ph.D. thesis, Cairo University, 2012.

• Artishaf aldarb min lisan -Arab, Abu Hayyan Al-Andalusi

(d. 745 AH), edited by: Ragab Othman Muhammad, Al-Khanji Library, Cairo, 1st edition, 1418 AH - 1998 AD.

• Alfiyyah Ibn Malik, Jamal al-Din Muhammad bin Abdullah bin Malik (d. 672 AH), edited by: Abd al-Latif bin Muhammad al-Khatib, Dar Al-Urouba Library, Kuwait, 1st edition, 1427 AH - 2006 AD.

•Al-Bahr Al-Muheet fi Al-Tafseer, Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH), edited by: Adel Ahmed Abdel-Mawgoud, and others, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1413 AH - 1993 AD.

- Al-Badi` In The Science of Arabic, Majd al-Din Abu al-Sa`adat Ibn al-Athir (d. 606 AH) Edited by: Fathi Ahmed Ali Al-Din, Makkah Al-Mukarramah - Kingdom of Saudi Arabia, 1st edition, 1420 AH.

• Baghyat alwueat in the Layers of Linguists and Grammarians: Jalal al-Din Abd al-Rahman al-Suyuti (d. 911 AH), investigation by Muhammad Abd al-Rahim, Dar al-Fikr for printing, publishing and distribution, Beirut, 1st edition, 2005 AD.

• Altabasurat and tadhkira , Abu Muhammad Abd ullah bin Ali bin Ishaq Al-Sumairi (fourth century AH), edited by: Fathi Ahmed Mustafa, Dar Al-Fikr, Damascus, 1st edition, 1402 AH - 1982 AD.

• Altadhyil and ltakmil in sharh kitab altashil Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH), edited by: Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam - Damascus, 1st edition, (D. T).

- Taqwim alllsan: Abu al-Faraj Abd al-Rahman bin Ali bin Muhammad bin al-Jawzi (d. 597 AH), edited by: Abd al-Aziz Matar, Dar al-Ma'arif, New Cairo Press, Cairo, 2nd edition, (D.T).
- Clearing evidence and summarizing benefits, Jamal al-Din Abu Muhammad Abdullah bin Yusuf bin Hisham al-Ansari (d. 761 AH), edited by: Abbas Mustafa al-Salhi, Dar al-Kitab al-Arabi, 1st edition, 1406 AH - 1986 AD.

• Tawjih allamae , Ahmed bin Al-Hussein bin Al-Khabbaz (d. 637 AH), edited by: Fayez Zaki Muhammad Diab, Dar Al-Salam, Egypt, 2nd edition, 1428 AH - 2007 AD.

• Clarifying the purposes and paths by explaining Alfiyyah Ibn Malik, Al-Hassan bin Qasim Al-Muradi (d. 749 AH), edited by: Abd al-Rahman Ali Suleiman, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 1st edition, 1428 AH - 2008 AD.

• Collection of Arabic lessons, Mustafa bin Muhammad Salim Al-Ghalayini, Al-Asriyyah Library, Sidon - Beirut, 1414 AH - 1993 AD.

•Hashiyat al-Sabban, explaining al-Ashmouni on the Alfiyyah of Ibn Malik, Muhammad ibn Ali al-Sabban (d. 1206 AH), edited by: Taha Abd al-Rauf Saad, Al-Tawfiqiyyah Library.

•Properties, Abu al-Fath Othman bin Jinni (d. 392 AH), edited by: Muhammad Ali al-Najjar, Dar al-Huda, Beirut - Lebanon, 2nd edition,

(D. T)

•The pearl of diver , Al-Qasim bin Ali bin Muhammad Al-Hariri (d. 516 AH), edited by: Abdul Hafeez Farghali Ali Al-Qarfi, Dar Al-Jil, Beirut, 1st edition, 1417 AH - 1996 AD.

•Diwan Jarir, Edited by: Noman Muhammad Amin Taha, Dar Al-Ma'arif - Cairo, 3rd Edition, (D. T.)

•Diwan Nahshal Bin Hurri, Edited by: Hatem Salih Al-Damen, Dar Sader - Beirut, 1st edition, 2011 AD.

•Explanation of Ibn Aqil on the Alfiyyah of Ibn Malik, Bahaa al-Din Abdullah bin Aqil (d. 769 AH), edited by: Muhammad Mohi al-Din Abd al-Hamid, Al-Hidaya Library, Beirut - Lebanon, (D.T)

•Explanation of Altashil, Jamal al-Din Muhammad bin Abdullah bin Malik (d. 672 AH), edited by: Abd al-Rahman al-Sayyid, and Muhammad Badawi al-Makhtoon, Hajar for printing and publishing, Egypt, 1st edition, 1410 AH - 1990 AD.

•Explanation of the statement on clarification: Khaled Abdullah Al-Azhari (d. 905 AH), edited by: Muhammad Basil Ayoun Al-Soud, Dar Al-Kutub Al-Alamiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1421 AH - 2000 AD.

•Explanation of Al-Radi on Al-Kafiyyah, Radi Al-Din Al-Astrabadi (d. 686 AH), edited by: Yusuf Hassan Omar, 2nd edition, 1996.

•Explanation of Qatar Al-Nada wabel Al sadaa Ibn Hisham, Abu Muhammad Abdullah bin Yusuf bin Ahmed (d. 761 AH), edited by: Muhammad Muhyiddin Abd al-Hamid, Cairo, 11 edition , 1383

•Explanation of the Alkafyt alshshafy ,Ibn Malik Jamal al-Din Muhammad ibn Abdullah ibn Abdullah al-Ta'i al-Andalusi (d. 672 AH), edited by: Abd al-Mun'im Ahmad Haridi, Dar al-Ma'mun for Heritage, 1st edition, (D. T.)

•Explanation of Sibawayh's book, Abu Saeed al-Hasan bin Abdullah bin al-Marzban al-Sirafi (d. 368 AH), edited by: Ahmed Hassan Mahdali, and Ali Sayed Ali, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1427 AH - 2008 AD

- Explanation of, allamae ,Abu al-Qasim bin Muhammad bin Mubasher al-Wasiti (d. 469 AH): investigation by Dr. Rajab Othman Muhammad, Al-Khanji Library in Cairo, 1st edition, 1420 AH - 2000 AD.

- Explanation of allamae in Grammar, Abu Al-Hassan Ali bin Al-Hussein Al-Baqouli Al-Asbhani, known as the collector of Sciences (d. 543 AH) Edited by: Muhammad Khalil Murad Al-Harbi, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1428 AH - 2007 AD.

•Explanation of the detailed, Abu Al-Baqaa Yaish bin Ali bin Yaish (d. 643 AH), edited by: Emile Badie Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1422 AH - 2001 AD.

•Sahih Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail Abu Abdullah Al-Bukhari

(d. 256 AH), edited by: Mustafa Dib Al-Baqa, Dar Ibn Katheer, Damascus, th edition, 1414 AH - 1993 AD.

• Syntax reasons, Abu Al-Hassan Muhammad bin Abdullah Al-Warraq

(d. 381 AH), edited by: Mahmoud Jassem Al-Darwish, House of Wisdom, Baghdad, 2002 AD.

•The hidden bangs in explaining the pearl of Alfiyyah, Ahmed bin Al-Hussein bin Al-Khabbaz (d. 637 AH), edited by: Hamid Muhammad Al-Abdali, Dar Al-Anbar, Baghdad, (d. T.)

•The book, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar Sibawayh (d. 180 AH), edited by: Abd al-Salam Harun, Al-Khanji Library - Cairo, 3rd edition, 1427 AH - 2006 AD.

• The pulp in the causes of construction and syntax, Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein Al-Akbari (d. 616 AH), edited by: Abd al-Ilah al-Nabhan, 1st edition, Dar Al-Fikr, Damascus, 1416 AH - 1995 AD.

•Tongue of Al-Arab, Ibn Manzoor (d. 711 AH), Dar Sader _ Beirut, 3rd edition, 1414 AH.

- Allamaes in Arabic, Abu al-Fath Othman bin Jinni (d. 192 AH), edited by: Samih Abu Mughli, Dar Majdalawi for Publishing, Amman, 1988 AD.

•Al-Muhtasib in Explaining the Faces of Abnormal Readings and clarifying them, Abu Al-Fath Othman bin Jinni (d. 392 AH), edited by:

Ali Al-Najdi Nassef, Abdel-Fattah Ismail Shalaby, and Abdel-Hakim Al-Najjar, Ministry of Awqaf, Cairo - Egypt, 1415 AH - 1994 AD.

•The assistant in explaining the altashil, Bahaa Al-Din Bin Aqeel (d. 769 AH), edited by: Muhammad Kamel Barakat, Dar Al-Fikr, Damascus, 1400 AH - 1980 AD.

•The Meanings of the Qur'an by Al-Akhfash, Abu Al-Hassan Al-Akhfash Al-Awsat (d. 215 AH), edited by: Huda Mahmoud Qara'a, Al-Khanji Library, Cairo, 1st edition, 1411 AH - 1990 AD.

- The meanings of the Qur'an and its syntax, Abu Ishaq Ibrahim bin Al-Sari Al-Zajjaj (d. 311 AH), edited by: Abd al-Jalil Abdo Shalaby, The World of Books, 1st Edition, 1408 AH - 1988 AD

• Meanings of grammar: Dr. Fadel Saleh Al-Samarrai, Ministry of Higher Education and Scientific Research, House of Wisdom, Baghdad, Higher Education Press in Mosul, Iraq, 1989.

•A Dictionary of Quranic Readings, Ahmed Mukhtar Omar, and Abdel-Aal Salem Makram, Kuwait University Press, 2nd edition, 1408 AH - 1988 AD.

•Al-Mufassal in the art of syntax, Jarallah Abu Al-Qasim Mahmoud bin Omar Al-Zamakhshari (d. 538 AH), edited by: Khaled Ismail Hassan, Library of Arts, Cairo, 1st edition, 1427 AH - 2006 AD.

•From the history of Arabic grammar: Saeed bin Muhammad bin Ahmed Al-Afghani (d. 1417 AH), Al-Falah Library (D.T).

•Al-Nahwa Al-Wafi, Abbas Hassan, Dar Al-Ma'arif in Egypt, 3rd edition, (D. T).

• The gift of the knowers, the names of the authors and the effects of the compilers: Ismail Pasha Al-Baghdadi (d. 1339 AH), printed in the Knowledge Agency, Istanbul, 1951 AD.

•Al-Wafi' al-Watifaat: Salah al-Din al-Safdi (d. 764 AH), edited by: Ahmad al-Arna'oot and Turki Mustafa, Ihya al-Turath House - Beirut, 1420 AH - 2000 AD.